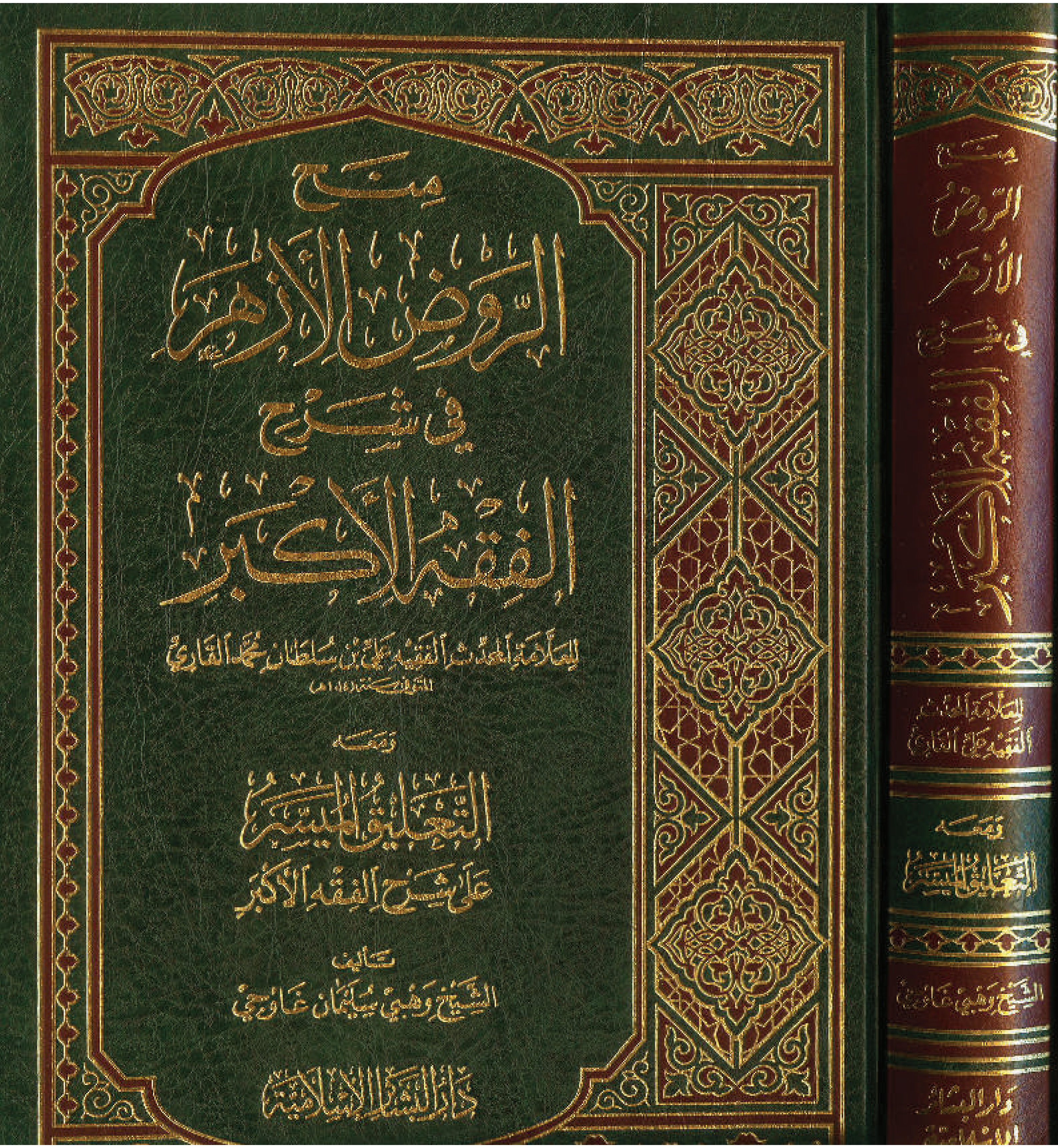

منح
الروض الأزهر
في شرح
الفقه الأكبر
للعلامة المحدث الفقيه علي بن سلطان محمد القاري
ومعه
التعليق الميسر
على شرح الفقه الأكبر
تأليف
الشيخ وهبي سليمان غاوجي
دار البشائر الإسلامية
منح
الروض
الأزهر
في شرح
الفقه الأكبر
التعليق الميسر
الشيخ وهبي غاوجي

مِنَح
الرَّوضِ الأَزهَر
في شَرح
الفِقهِ الأَكبَر

للعلّامة المحدِّث الفقيه علي بن سلطان محمد القاري
(المتوفى سنة ١٠١٤هـ)

ومعه

التَّعليقُ المُيسَّر
على شرح الفقه الأكبر

تأليف
الشَّيخ وهبي سليمان غاوجي

دار البشائر الإسلامية

الطّبعة الأولى
١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

دار البشائر الإسلاميّة
للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان - ص.ب: ٥٩٥٥ - ١٤

مقدمة الشيخ علي القاري

﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾ [قرآن كريم]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله واجب الوجود، ذي الكرم والفضل والجود، الأوّل القديم بلا ابتداء، والآخر الكريم بلا انتهاء، لم يزل ولا يزال صاحب نعوت الكمال، من صفات الجلال والجمال، المنزّه عن سِمات النقصان والحدوث والزوال؛ والصلاة والسلام على أكمل مظاهر الحقّ، في مرأى الخلق، نبيّ الرحمة، وشفيع الأمة، وعلى آله وأصحابه الطيِّبين الطاهرين، وعلى أتباعه وأشياعه إلى يوم الدين.

أمَّا بعد: فيقول أفقر العباد إلى برّ ربه الباري «عليّ بن سلطان محمد القاري»، عاملهما الله بلطفه الخفيّ، وكرمه الوفيّ:

اعلم أنَّ علم التوحيد الذي هو أساس بناء التأييد، أشرف العلوم تبعاً للمعلوم، لكن بشرط أن لا يخرج من مدلول الكتاب والسنّة وإجماع العدول، ولا يدخل فيه مداخل مجرّدة لأدلّة العقول، كما وقع فيه أهل البدعة، فتركوا طريق الجادّة، التي عليها أهل السنّة والجماعة، كما أخبر

به الصادق، وفق الواقع المطابق وغيره: على ما رواه الترمذيّ أنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: «إنَّ بني إسرائيل تفرقت على ثنتين وسبعين ملة، وتفرَّق أمتي على ثلاث وسبعين ملة، كلهم في النار إلا ملة واحدة، قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: ما أنا أعليه وأصحابي»(١).

وفي رواية أحمد وأبي داود عن معاوية رضي الله عنه: «ثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة وهي الجماعة»، يعني أكثر أهل الملة، فإن أمته عليه الصلاة والسلام لا تجتمع على الضلالة، على ما ورد عنه عليه الصلاة والسلام. وفي رواية: «عليكم بالسواد الأعظم». وعن سفيان رضي الله عنه: لو أن فقيهاً واحداً على رأس جبل لكان هو الجماعة، ومعناه أنه حيث قام بما قام به الجماعة، فكأنه جماعة، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ [النحل: ١٢٠]، أي وحده، وقد قيل:

---

(١) (إن بني إسرائيل افترقت). أخرجه: أبو داود، سنة ٧٤هـ؛ وأحمد (٢٠٠٣). ورواه الجماعة غير الشيخين، وقال الترمذي: حسن صحيح. انظر كشف الخفا (١/١٦٩). قال الشيخ خليل السهانفوري في بذل الجهود في حلّ أبي داود (١٨/١١٧): التفرق المذموم: الواقع في أصول الدين. وأما اختلاف الأمة في فروعه فليس بمذموم بل هو من رحمة الله سبحانه؛ فإنك ترى أن الفرق المختلفة في فروع الدين كلهم يتحدون في الأصول ولا يضلل بعضهم بعضاً. وأما المتفرقون في الأصول فيكفر بعضهم بعضاً، ويضللون. وأما العدد فيحمل على الكثير، ولو نظر إلى جميعها من الأصول والفروع فإنها تزيد على المئات، وأما لو نظر إلى الأصول فيمكن أن يكون للتحديد، فإن الفرق المختلفة إن تشعبت شعبهم ما يزيد على هذا القدر بكثير، ولكن أصولهم يبلغون هذا العدد، فالأولى أن يقال: إن هذا العدد لا بد أن يوفى ويبلغ هذا القدر ولا ينقص منه، ولكن لو زاد على هذا العدد فلا مضايقة فيه. اهـ.